بيان وزراء التعاون.. بداية مصالحة أم مزيد خلاف؟

عبد الله العمادي

خلافا للمعتاد من دول مجلس التعاون الخليجي في عدم إظهار خلافاتها البينية للعلن، فقد بدت أزمة سحب سفراء الثلاثي الخليجي -السعودية والإمارات ومعهما البحرين- من قطر عكس المعتاد، وظهرت خلافا علنيا واضحة مقاصده أو من أراد إبرازه، ليعيش الخليج، شعوبا ورسميين، بين شد وجذب في مشهد غير معهود في الخليج.

قبل أن نتعمق في الموضوع، فإن التطرق إلى بدايات الأزمة قد يكون مفيدا بعض الشيء لكي ندرك تفاصيل الأزمة وكيف بدأت إلى أن انتهى الأمر بالاتفاق الأخير، الذي وقعه وزراء خارجية التعاون الخليجي في قاعدة عسكرية بالرياض يوم الخميس الفائت.

في سابقة لم تعهدها لا حكومات ولا شعوب المنطقة، ظهر فجاة في الأخبار قرار اتخذته ثلاث دول أعضاء بمجلس التعاون الخليجي، هي السعودية والإمارات ومعهما البحرين، بسحب سفرائها من قطر، وجاء في بيانها أن ذاك القرار تم اتخاذه بسبب «تدخلات» قطر في شؤونها الداخلية والمساس بأمن المنطقة ومصالح شعوبها!

جاء البيان القطري سريعا ومتسما بالهدوء والحكمة، حيث أفاد بأنه «لا علاقة للخطوة التي أقدم عليها الأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها، بل باختلاف في المواقف حول قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون».

ولم تمض فترة طويلة حتى تفاجأ الجميع مرة أخرى باجتماع دعت إليه الرياض، يحضره وزراء خارجية دول مجلس التعاون يوم الخميس الفائت، والخروج ببيان رسمي، بدت صياغته متعمقة في الرسمية وواضحة في الوقت ذاته، بحيث لا يمكن أن تفهم أو تتحمل أكثر من أن الوزراء اتفقوا على أمور متفق عليها سابقا على شكل مبادئ وموائيق، من تلك التي قام عليها كيان المجلس قبل أكثر من ثلاثة عقود. حيث «تم الاتفاق على تبني الآليات التي تكفل السير في إطار جماعي، ولئلا تؤثر سياسات أي من دول المجلس على مصالح وأمن واستقرار دوله ودون المساس بسيادة أي من دوله».

بان الأمر إذن، ووضح أن لكل دولة سيادة، ومن ضمن تلك السيادة الحق في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بسياستها الخارجية، أي أنهم بشكل مختصر واضح اتفقوا على عدم إكراه أي دولة عضو على رأي معين قد تراه ضد مصلحتها، وأن الأصل في تلك الوقائع حدوث تنسيق ونقاش لأجل الوصول إلى رأي يتوافق مع مصالح ورؤى الأعضاء، لا أن يُجبر البعض على أمر اتفق عليه البعض الآخر.

وهذا ما يؤيد ضمنا البيان القطري الأول من أن الخلاف الذي حدث، وانقسم الخليجيون على أنفسهم وبسببه حدثت أزمة سحب السفراء، لا علاقة له بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها، بل يتعلق باختلاف في المواقف بشأن قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون، والقضية الأبرز بكل تأكيد هي الموقف من حكومة الانقلاب في مصر، وتأتي بعدها الثورة السورية، وإن كان الخلاف على القضية الأولى هو الأبرز والأكثر تأثيرا على علاقات دول الخليج بعضها ببعض.

بعد صدور البيان الوزاري الخليجي الأخير، انقسم المحللون والنقاد والمتابعون للشأن الخليجي وعلاقاته الإقليمية، وبدا كل فريق ينظر للاتفاقية أو البيان وفق موافقه تجاه دول المجلس، إضافة إلى موقفه الشخصي تحديدا من قطر ومن ثم جماعة الإخوان المسلمين!

لقد بدا واضحا للعيان أن البيان صيغ بطريقة تفيد بأنه لا غالب ولا مهزوم في الخلاف أو الأزمة التي نشبت بين الخليجيين مؤخرا، ولا أجد شيئا في تلك الصياغة يعيبها، انطلاقا من مبدأ دبلوماسي يحفظ لكل دولة وجاهتها واعتبارها.. وأما من صنّف المختلفين إلى فائز ومهزوم فهو بكل تأكيد قام بذاك التصنيف وفق مواقفه التي أسلفنا ذكرها قبل قليل.

الفريق الذي وقف ضد قطر هو دون ريب يقف ضد جماعة الإخوان، إذ يتم الربط دوما بين قطر والإخوان منذ أن بدأت ثورات الربيع العربي، والزعم بأن قطر تقف موقف الداعم الأكبر للجماعة، دون تقديم أدلة قانونية صلبة يمكن الاستناد عليها فضلا عن قبولها، معتبرين موقف قطر مما جرى بعد الثالث من يوليو الماضي في مصر والانقلاب على حكومة منتخبة دليلا على ذلك. وهو في رأيي لا يُعد دليلا كافيا على أنها تقف إلى جانب الإخوان وتدعمهم، ولو صح هذا الزعم جدلا لرأيت وضع الإخوان وقياداتهم وأعضائهم أفضل مما هم عليه الآن، وليس هذا صلب الحديث.

من يقف ضد سياسة قطر تجده بالضرورة يعارض توجهات الإخوان، وحين يأتي ذكر الإخوان متلازما مع قطر فلا بد أن تضيف ها هنا الجزيرة أيضا، أو كما يحب الفريق المعارض لقطر هذا التصنيف.

هذا الفريق رأى في البيان الخليجي الأخير ضربة لقطر التي تنازلت عن شروطها السابقة، وأنها «رضخت» لمطالب الأشقاء الخليجيين، وتم سرد الكثير من تلك التنازلات ونشرها في وسائل إعلام معينة، والتي لم تثبت واحدة منها بدليل واضح قاطع يفيد بأن قطر تنازلت، وإنما هي في ظني مجموعة من الأمنيات لذاك الفريق، تمنى وما زال يتمنى حدوثها، لكن الواقع يفيد بالعكس من ذلك تماما.

القضية الأساسية في الخلاف الخليجي، كما أسلفنا، هي الموقف من حكومة الانقلاب في مصر، والبيان لم يأت على هذا الخلاف لا من قريب أو بعيد، بما يشير أو ربما يُفهم منه ضمنيا أنه لا يعارض قطر في رأيها تجاه الأحداث في مصر.

وظني أن الرأي القطري ليس بدعا من القول أو الفعل، وليس هو الوحيد المعارض في العالم لما حدث في مصر، حيث ترى قطر وما زالت تصر على أن التوافق الوطني هو الحل الوحيد لاستقرار مصر، أما ما عدا ذلك فهو استمرار لوضعية عدم الاستقرار التي تعيشها مصر منذ أكثر من عامين..

مما سبق يتبين أن قطر لم تتنازل إذن عن موقفها تجاه مصر، أو كما أراد البعض إيهام الآخرين بذلك، ويتبع ذلك الموقف الثابت لقطر، أداء قناة الجزيرة، التي ما زالت كما هي في موقفها الواضح من حكومة الانقلاب، وهذا يفند مزاعم الفريق المضاد لقطر أنها تنازلت عن مسألة وقوف الجزيرة مع ثورات الربيع العربي والثورة المصرية أبرزها..

نعود للبيان فنقول إنه لم يُلزم قطر فحسب، أو كما توهمه البعض وأراد رسم صورة ذهنية عند الآخرين بأن البيان جاء لإلزام قطر ووجوب رضوخها للقرار الجمعي الخليجي، بل إن البيان واضح وصريح وملزم الجميع ببنوده وليس قطر فقط، ولعل أهم بنوده هو احترام سيادة كل دولة، والسياسة الخارجية جزء من السيادة لأي دولة.

من هنا يمكن القول إن قطر لم تتراجع عن مواقفها السابقة التي تعتبرها ثوابت في الإستراتيجية القطرية، التي من ضمنها الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة وشعوبها، ولكن الذي حدث وتسبب في إصدار البيان المفاجئ هو تفهم الخليجيين للرأي القطري ووجاهته، وخاصة فيما يتعلق بالشأن المصري والموقف من حكومة الانقلاب، والذي بدا للخليجيين الداعمين لها أنه مكلف للغاية، إذ لا تبدو في الأفق مؤشرات إيجابية على قرب استقرار الوضع، أو التقليل من الاعتماد على الدعم الخليجي.

هذا الأمر قد يفتح الباب واسعا من جديد أمام الخليجيين الداعمين للحكومة الحالية في مصر لإعادة تقييم الوضع واتخاذ موقف جديد، وهو ما قد يؤدي لخلاف جديد خاصة إن وضعنا في الاعتبار بعض التسريبات الإعلامية عن الموقف الإماراتي المتشدد تجاه تغيير الموقف من مصر، ومعارضتها غير المعلنة للبيان الوزاري الأخير، الذي تراه قد أرجع الأمور إلى نقطة ما قبل حدوث أزمة السفراء، وكأنها لم تحدث ولم تك شيئا!

هذا يعيدنا مرة أخرى إلى البيان القطري الأول الذي أحرص في هذا المقال على التذكير به، وأن الموقف المتشدد من الثلاثي الخليجي الذي حصل مع قطر ما كان سببه أمن ومصلحة شعوب الخليج، بل بسبب اختلاف في المواقف حول قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون، والأبرز من تلك القضايا هي مصر.

البيان الوزاري أجده من قراءتي له قد احترم ضمنا القرار القطري فيما يتعلق بالموقف من حكومة الانقلاب في مصر، وهو ما قد يدفع بغيرها إلى إعادة النظر أيضا.. لكن مع قليل من استقراء الأحداث السابقة، فلا أتوقع تغييرا في الموقف الإماراتي، بل ربما تجنح إلى التشدد في الموقف والانفراد في القرار تجاه مصر، وقد تتوسع أكثر فترتبط بعلاقات ومصالح إستراتيجية مع إيران، وفي الأخبار أنها قد بدأت فعلا، ردا على الحماسة السعودية في موضوع بيان المصالحة الخليجية.

وهذا مؤشر فيما يبدو على أن الأولويات ربما بدأت تتغير عند الدولتين السعودية والإمارات، وهذا التغير في الأولويات قد يؤدي إلى خلافات، هي مستترة حاليا، لكن لا شيء يمنع خروجها إلى السطح فجأة، شأنها شأن قرار سحب السفراء المفاجئ، ومن بعده البيان الوزاري الخليجي المفاجئ أيضا.

فهل نحن على وشك مفاجأة خليجية ثالثة قريبة، وتكون قطر هذه المرة بعيدة عنها؟ ربما.. إذ لا شيء يمنع وقوعها في أي مكان وأي زمان بالخليج!

عن «الجزيرة نت»

العراق والمهزلة الانتخابية

د. حسين حافظ

لم يعد بالإمكان تكران أن الانتخابات العراقية هي عبارة عن تكرار فضولي عالمي لآليات ديمقراطية تفضي إلى نتائج إيجابية في الدول الديمقراطية، وإلى أخرى سلبية في الدول المتخلفة وتحديدا في العراق وعلى مستوى التوافقات السياسية فيه، وبالنتيجة كانت النتائج النهائية لتشكيل الحكومات المتعاقبة منذ عام 2005 وحتى الآن عبارة عن حكومات تستجيب لمتطلبات المؤثر الخارجي وتحديدا إيران والولايات المتحدة من دون النظر إلى متطلبات الداخل العراقي الذي أنتج تلك الحكومات، وهذه حقيقة يمكن أن يشار إليها ببساطة على مستوى تدني الخدمات الاجتماعية والأمن العام للدولة، وتفشي الفوضى في كل شيء على قاعدة المأثرة التي انطلق منها رئيس الوزراء الصيني «شو آن لاي» عندما سئل عن مستقبل العالم بعد الحرب العالمية الثانية فأجاب: «إن العالم يسير إلى فوضى في كل شيء». والعراق الآن هو بلد الفوضى في كل شيء، وهو بوابة التغيير الفوضوي في الشرق الأوسط الكبير.

الخريطة السياسية للانتخابات العراقية اليوم يمكن أن نقرأ من زوايا ثلاث:

الأولى الاصطفافية القائمة على الطائفية والأثنية، وهنا نشير إلى القوائم الشيعية المغرقة والتي هي دولة القانون والأحرار والمواطن ومن لف لفها، ومن ثم القوائم الصغيرة وأمثالها التي تدخل في نطاق الاستفادة من نظام الانتخابات المعدل «سانت ليغو» لغرض رفد الكتل الكبيرة بالنتائج الإضافية التي تمكنها من الفوز بمقاعد برلمانية إضافية.

ثم القوائم الكردية المتمثلة بالحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وهي القادرة على استقطاب المكون الكردي بعموميته لرفد نتائج الانتخابات.

ومن ثم القوائم الممثلة للطائفة السنية التي أضحت مشتتة دون سواها من القوائم الأخرى بسبب طبيعة القيادات البائسة لتلك الطائفة، مضافة إلى ذلك طبيعة التدهور في الوضع الأمني في المحافظات التي يغلب فيها الوجود السني والتي يمكن أن تؤثر سلبا في النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية.

الزاوية الثانية هي التزوير، والتي يجري الحديث فيها عن شراء البطاقات الانتخابية الإلكترونية وقد أشارت المرجعيات الدينية وكذلك الحكومية إلى وجود توجه لدى بعض الكتل لشراء أصوات الناخبين.

أما الزاوية الثالثة فهي قدرة الفاعل الخارجي المتمثل في إيران والولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في النتائج النهائية للانتخابات، فإيران تريد الإبقاء على الصبغة الدينية الشيعية في العراق والولايات المتحدة تريد من يحقق أقصى قدر ممكن من الاستجابة للمصالح الأمريكية في العراق.

لسنا بهذا الصدد للحديث عن الاستباقية بالنتائج النهائية للانتخابات العراقية ولكننا نقول إن من المستغرب حقا أن ثقافة التمسك بالسلطة السياسية في العراق هو ليس ديدن العراقيين على الإطلاق، بدليل أن المرحوم عبدالمحسن السعدون «رئيس وزراء العراق في الثلاثينات من القرن المنصرم» كان قد ترك رسالة لابنه «علي» ذكر فيها أنه أقدم على الانتحار بسبب عدم قدرته على تغيير نهج الحكومة آنذاك في الاستجابة لمتطلبات الجماهير في العراق.

وكذلك الحال فإن الذاكرة العراقية تختزن مآثر لقادة العراق كالزعيم الراحل عبدالكريم قاسم الذي قتل في مبنى الإذاعة والتلفزيون وكان في جيب سترته العسكرية وصل مديونية بثلاثة دنانير إلى خياط بدلته العسكرية. فالتاريخ العراقي مملوء بالأمثلة الدالة على نكران الذات في الشخصية العراقية. فلم هذا التكالب الآن على السلطة السياسية؟

وعوداً على بدء، فمن المستغرب الآن وعند النظر إلى حجم الدعاية الانتخابية لن نجد لها ما يناظرها في العالم الآخر، إذ امتلأت الشوارع والأزقة في بغداد والمحافظات العراقية بصور بعض المجرمين والقتلة وذوي التاريخ الموصوم بالعار وكذلك النساء المغريات وأولئك الذين تسترت عليهم الحكومات المتعاقبة منذ عام 2005 وحتى الآن، وبكل وقاحة ترفع صور هؤلاء الملتبسين بأبشع الجرائم لكي يعاد انتخابهم مجدداً ويحتلوا مناصب أساسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهو جرح كبير في الضمير العراقي الذي لم يألف مثل هذه الفواجع الإنسانية في تاريخه الممتد إلى بدايات الحضارة الإنسانية في بابل وآشور وأكد وسومر.

وهذه هي الطامة الكبرى في الديمقراطية الأمريكية التي أباحت لكل المشكوك في وطنيتهم وصدقيتهم أن يتربعوا في مناصب سيادية في أرقى بقاع العالم «حضارة وادي الرافدين».

من هنا لابد وأن نشير إلى أن المهزلة الانتخابية في العراق سوف تفضي إلى المستويات المتدنية ذاتها التي دفعت بالعراق إلى حافة التقسيم الأثني والطائفي، وعلى قاعدة الإرادة الأمريكية التي تحدثت عن الشرق الأوسط الجديد كمفزى لنتائج التقسيم في الشرق الأوسط الكبير.

عن «الخليج» الإماراتية

حرب المئة عام بين التيار الديني واللاديني

زياد الدريس

ولو أسميتها: حرب الألف عام، لما جانبت الصواب كثيراً.

إذ عدا عن الحروب المفتعلة التي استهلكت قوانا ومدخراتنا وعقولنا وعواطفنا طوال العقود الماضية وحتى عقدة اليوم، فإن حربا داخلية نفتعلها نحن ولا تُفتعل لنا، هي الأشد شراسة والأكثر إيلاما إذ تقسم المجتمع إلى شطرين متنافرين، لا يريان إمكانية للتلاقي بينهما... لا دنيا ولا آخرة!

تلك هي الحروب المتعاقبة عندنا بين التيار الديني والتيار اللاديني، فالأول يريد أن يحشر الدين في غير موضعه غافلا عن القانون النبوي: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

والثاني يريد أن يحشر الدين في المسجد فقط، وأن يتأكد من إغلاق أبواب المساجد على المصلين بإحكام!

ينبغي تأكيد أن التصنيف الديني واللاديني هنا هو تصنيف ثقافي أكثر مما هو شرعي، إذ لا قبول في هذا النسق لإعطاء صكوك غفران لاتباع التصنيف الأول، أو توزيع صكوك نيران على اتباع الثاني. كما أن وصف الثاني باللاديني لا يعني انفكاكه من العلاقة بالدين إلا إذا ظننا بالمثل أن ذاك الديني لا يفرق من متع الدنيا. هنا تتبدى إشكالية استيراد المصطلحات!

ولأننا لم نصل بعد إلى ما وصلت إليه أوروبا العصور الوسطى، وما أعقبها من حروب دينية مكشوفة، فإن حروب التيارين الديني واللاديني عندنا تتمظهر بمسميات انتقائية... ملطفة دائما على رغم فاشيتها غالبا.

يغيب عن ذهن كثر من المشاركين، بإخلاص، في تلك الحرب، أن مشعليها هم في الغالب لا يدافعون عن أفكار، بل عن مصالح ومنافع... طرف منهم باسم حماية الدين والطرف الآخر باسم تجديد الدين!

تمظهرت هذه الحروب «التنكرية» خلال القرن الماضي تحت ثنائيات مثل: الخلافة الإسلامية والنهضة العربية في عشرينات القرن الماضي، ثم التضامن الإسلامي والقومية العربية في ستيناته، وفي الثمانينات اشتعلت حرب الصحوة والحداثة.

وكأننا بعد كل ثلاثين عاماً، تزيد أو تنقص، من الحرب الباردة بين التيارين تكون على موعد مع اشتعال جديد. إذ ها نحن الآن، في عشرينات القرن الجديد، ننغمس في جذوة الثوتر من جديد بين الفريقين الدائمين، ولكن هذه المرة باعواد ثقاب الربيع العربي، وبشعاري: الإصلاح الحركي، ومضادّه الاستقرار السكوني. إذ كأننا أمام خيارين فقط: إما الإصلاح الذي يفضي على الإستقرار ويشيع الفوضى، أو الاستقرار الذي يأبى الإصلاح ويكرّس التخلف.

كيف السبيل إلى إيقاف هذا التنازع المستديم بين تيارين يمكن صنع آلية تقارب بينهما تفوق ما نتصور وما يتصورون هم أيضا، إذا رغبوا؟!

الحل الأمثل، وليس الأسهل، هو في أن تتمكن البلاد من بناء تيار وطني «عربي / مسلم» صادق، يكفينا شر نزاعات الزعامة المتبادلة بين التيار الديني واللاديني، ويملأ الفراغ الموجود في ساحات المزايدة الدينية والمدنية.

بيْد أن هذا الحل لن يُصار إليه إذا كان حقا هناك طرف ثالث متخف يُشعل الصراع بين الطرفين وينتفع به أكثر منهما!

عن «الحياة» اللندنية